

Distr.: General  
6 November 2012

## جمعية الدول الأطراف



ARABIC  
Original: English

الدورة الحادية عشرة

لاهاي

١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

## انتخاب نائب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

## مذكرة من الأمانة العامة

- ١ - بموجب أحكام الفقرة ٤ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة ٣٢ من قرار جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/3/RES.6 عن الإجراءات المتبعة لترشيح وانتخاب القضاة، والمدعي العام، ونواب المدعي العام للمحكمة، يقوم المدعي العام بترشيح ثلاثة أشخاص لكل منصب من مناصب نواب المدعي العام التي يتعين شغلها.
- ٢ - وفي رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أحال المدعي العام للمحكمة إلى رئيس جمعية الدول الأطراف ترشيحه للأشخاص الثلاثة لشغل منصب نائب المدعي العام للمحكمة (انظر المرفق):
  - السيد بول روتليدج (أستراليا)
  - السيد جيمس ستيورت (كندا)
  - السيدة راجا توافيانن (فنلندا).
- ٣ - وصفت الرسالة الإجراءات المتبعة في اختيار المرشحين (انظر المرفق، التذييل الأول). وعرضت مجموعة من البيانات عن المؤهلات (انظر المرفق، التذييل الثاني) وقُدِّمت وفقاً للفقرة ٣٧ من القرار المذكور أعلاه.

٤ - وبموجب أحكام الفقرة ٤١ من نفس القرار، تنطبق الإجراءات المتبعة في انتخاب المدعي العام والواردة في الجزء هاء من ذلك القرار، مع التعديل اللازم حسب الاقتضاء، على انتخاب أي نائب من نوابه.

## المرفق

## رسالة مقدمة من المدعي العام إلى رئيس الجمعية

٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

صاحب السعادة،

يشرفني أن أبلغكم بوصفكم رئيساً لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أنه تم وضع اللمسات الأخيرة لعملية اختيار مرشحين لشغل منصب نائب المدعي العام (التحقيقات).

وقد تم اختيار المرشحين من مجموعة مؤلفة من ١٢٠ شخصا تقدموا بطلبات وردت من دول أطراف ودول غير أطراف. وظلت المنصب الشاغر معلناً لمدة تسعة أسابيع وفقاً لنظام المحكمة، وذلك من ٩ شباط/فبراير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

وعملاً بالفقرة ٣ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي، يجب أن يكون الأشخاص المرشحون من ذوي أخلاق رفيعة وكفاءة عالية، ويجب أن تتوفر لديهم خبرة عملية واسعة في مجال الادعاء أو المحاكمة في القضايا الجنائية. وقد سعت عملية المقابلات الطويلة إلى تحديد المرشحين الذين يفون بهذه الشروط.

وبعد استعراض جميع الطلبات، اختار فريق الفرز، المتكون من ثلاثة أعضاء وبرئاسي، خمسة عشر مرشحاً في المقابلة الأولية وزيارة لمقر المحكمة. وقبل ثلاثة عشر من هؤلاء المرشحين الدعوة للمشاركة في عملية الفرز الأولي. وإضافة إلى مقابلة طويلة للفرز قام أثناءها الفريق باختبار المرشحين بشأن مهاراتهم وقدراتهم القانونية والإدارية، قابل المرشحون بشكل فردي كبار موظفي مكتب المدعي العام لمناقشات متعمقة. وقدم جميع المرشحين أيضاً ردوداً كتابية على الأسئلة نفسها، وقد منحو نفس الفترة الزمنية للاطلاع على هذه الأسئلة والرد عليها. وكان القصد من الاجتماعات مع كبار الموظفين اختبار مهارات المرشحين الشخصية وكذلك السماح لهم بقدر أكبر من الحرية التعبير عن رؤيتهم لمكتب المدعي العام، ولدور نائب المدعي العام. وأسفرت هذه الاجتماعات عن تقارير أطلع عليها فريق الفرز.

في ختام المقابلات الأولية، تم اختيار ستة مرشحين لإجراء مقابلات كاملة، والتي جرت في ٢٣-٢٤ تموز/يوليو و١٤ آب/أغسطس ٢٠١٢. وقام الفريق المكوّن من الأعضاء الخمسة المكلف بإجراء المقابلات الفريق، وكان يشمل شخصين من خارج مكتب المدعي العام، بمساعدتي في إجراء مزيد من اختبار صفات المرشحين وقدراتهم ومعرفتهم بالقانون. وأعقب ذلك اجتماعات مع مجموعة من المحامين الرئيسيين الذين طرحوا أيضاً مجموعة من الأسئلة القانونية وغيرها، وقدموا لي انطباعاتهم. وقد أجمع كل من الفريق ومجموعة المحامين الرئيسيين على أن جميع المرشحين كانوا من ذوي الكفاءات العالية، وأن لديهم

مواطن قوة ومواطن ضعف بشكل فردي. وقد نظرت بعناية في وجهات نظر أعضاء الفريق وكذلك في آراء المحامين. مع مراعاة رؤيتي للمكتب وفقا للمادة ٤٢، الفقرة ٤ من نظام روما الأساسي، وقررت ترشيح ثلاثة مرشحين يملكون الخبرة والمؤهلات المطلوبة لمساعدتي في إدارة المكتب بفعالية وكفاءة. وفي ما يلي أسماءهم (بالترتيب الأبجدي): السيد بول روتليدج (أستراليا)، والسيد جيمس ستيوارت (كندا)، والسيدة رايجا توافيينان (فنلندا). ويمتلك كلٌ منهم قدرات وصفات ليكون نائبا ممتازاً للمدعي العام ويستوفون أيضا بصورة كاملة الشروط الدقيقة للنظام الأساسي. وسوف نرحب بأي منهم لكي يكون مكتملا للمكتب.

أرجو من سعادتكم أن تحيلوا أسماءهم إلى جمعية الدول الأطراف للنظر في الدورة الحادية عشرة القادمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وترد إحصاءات إجمالي عدد المتقدمين وكذلك العدد الإجمالي من الذين أُجريت معهم المقابلات في التذييل الأول لهذه الرسالة. وترد السير الذاتية للمرشحين في التذييل الثاني (بالترتيب الأبجدي)، لتنظر فيها الجمعية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

فاتو بنسودة، المدعي العام

## التذييل الأول

إحصاءات بشأن اختيار مرشحين لشغل منصب نائب المدعي العام

(التحقيقات) في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

ألف - إحصاءات بشأن الطلبات الواردة

ورد ما مجموعه ١٢٠ طلبا لشغل منصب نائب المدعي العام (التحقيقات). وفيما يلي توزيع الطلبات بحسب الجنس، وبحسب ما إذا كان البلد الذي يحمل صاحب الطلب جنسيتها قد صدّق على نظام روما الأساسي، وبحسب المنشأ الجغرافي.

مجموع عدد الطلبات الواردة ١٢٠

النسبة المئوية من المجموع الفرعي النسبة المئوية من المجموع الفرعي

طلبات النساء	٢٨	( ٢٣ في المائة )
طلبات الرجال	٩٢	( ٧٧ في المائة )
أصحاب الطلبات من الدول الأطراف	٧٨	( ٦٥ في المائة )
من النساء	٢١	( ٢٧ في المائة )

من الرجال	٥٧	(٧٣ في المائة)
أصحاب الطلبات من الدول غير الأطراف	٤٢	(٣٥ في المائة)
من النساء	٧	(١٧ في المائة)
من الرجال	٣٥	(٨٣ في المائة)
أصحاب الطلبات الأفريقيين	٣١	(٢٦ في المائة)
أصحاب الطلبات الآسيويين	١٢	(١٠ في المائة)
أصحاب الطلبات من أوروبا الشرقية	٢	(٢ في المائة)
أصحاب الطلبات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١	(٩ في المائة)
أصحاب الطلبات من أوروبا الغربية ودول أخرى	٦٤	(٣٣ في المائة)

#### باء - مجموع عدد المرشحين الذين تمت مقابلتهم

أصحاب الطلبات من الدول الأطراف	١٥
أصحاب الطلبات الأفريقيين الآسيويين	٣
أصحاب الطلبات من أوروبا الشرقية	١
أصحاب الطلبات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١
أصحاب الطلبات من أوروبا الغربية ودول أخرى	٩

- ١- القائمة القصيرة ١٥ مرشحا (١٢ من رجالاً/٣ نساء)
- ٢- عملية الاختيار الأولية ١٣ مرشحا (١٠ رجالاً/٣ نساء)
- ٣- المقابلات الفردية ٦ مرشحا (٤ رجالاً/٣ نساء)

## التذييل الثاني

قائمة مصنفة أبجديا للمرشحين لشغل منصب نائب المدعي العام (التحقيقات) في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

## المحتويات

١- بول روتليدج (أستراليا)

٢- جيمس ك. ستيورت (كندا)

٣- رايجا توافينين (فنلندا)

١- بول روتليدج (أستراليا)

[الأصل بالإنكليزية]

## الموجز التنفيذي للخبرات ذات الصلة

## ١- الخبرة الإدارية على المستوى الرئيسي:

(أ) ثماني سنوات خبرة نائباً لمدير الادعاء العام في كويتلاند (أستراليا) وخلال هذه الفترة كنت أقوم بدور مدير الادعاء

العام في بعض الأحيان. وهو مكتب كبير يتضمن أكثر من ٣٠٠ موظف؛

(ب) في السنوات الأخيرة، عملت مستشاراً للمدعي العام في بابوا غينيا الجديدة ومديراً للنياية العامة لجزر سليمان،

فكنت أسدي المشورة لهم فيما يتعلق بالمسائل الإدارية. وعملت أيضاً نائباً لمدير الادعاء العام في جزر سليمان؛

(ج) وقبل ذلك، اكتسبت خبرة واسعة في الإدارة "المتوسطة" في ولاية كويتلاند كما في مكاتب الكومنولث لمدير

الادعاء العام في أستراليا،

(د) من جملة أمور أخرى، أثناء أداء المهام المذكورة أعلاه، اكتسبت خبرة كبيرة في المجالات التالية:

١' إدارة الموظفين والإشراف عليهم؛

٢' تصميم وتنفيذ الممارسات والإجراءات؛

٣' إدارة عبء العمل في القضايا، والإشراف عليه؛

٤' تمثيل مكنتي على المستوى الحكومي، وفي وسائل الإعلام وفي المنتديات العامة والمهنية؛

٥' إدارة موارد الادعاء العام إدارة فعالة من حيث التكلفة.

## ٢- الخبرة في مجال القانون الجنائي:

- (أ) أتمتع بخبرة تزيد من ثلاثين سنة بصفتي مدّع عام؛
- (ب) شاركت في الإجراءات الجنائية في كل مستوى من مستويات نظام العدالة الجنائية في أستراليا، وذلك حتى المحكمة العليا في أستراليا؛
- (ج) شاركت على مستوى المحاكمة والاستئناف في جزر سليمان وبابوا غينيا الجديدة،
- (ح) لدي خبرة واسعة في مقاضاة المحاكمات والطعون الأكثر تعقيدا.

### بيان المؤهلات

#### البيانات الشخصية

تاريخ الميلاد: ٢ نيسان/أبريل ١٩٥٣

#### التحصيل الدراسي

- ١- مرتبة شرف في الحقوق: جامعة كويتلاند ١٩٧٩.
- ٢- ماجستير في القانون العام والدولي: جامعة ملبورن ٢٠١٢.

#### المؤهلات المهنية

- ١- عينت كمحام في المحكمة العليا في كويتلاند ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩.
- ٢- سجلت كمحام في المحكمة العليا لأستراليا ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٥.
- ٣- سجلت سابقا كمحام في جزر سليمان.
- ٤- حوّل لي أن أمارس مهنة المحاماة في بابوا غينيا الجديدة.

#### المنصب الحالي

المستشار الرئيسي للمدعي العام ورئيس فريق الادعاء في بابوا غينيا الجديدة.

## الخبرة المهنية (منذ تاريخ بداية العمل تقريبا)

- ١- مكتب المدعي العام في بابوا غينيا الجديدة، المستشار الرئيسي ورئيس فريق الادعاء، ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠.
  - ٢- مكتب مدير النيابة العامة في كويتلاند، من آذار/مارس ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٠.
  - ٣- مكتب مدير النيابة العامة، جزر سليمان، نائب مدير النيابة العامة، من آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، (ملاحظة: كنت في إجازة ابتداء من (٢) آنذاك).
  - ٤- مكتب مدير النيابة العامة، جزر سليمان، مستشار المدير معني بالإدارة الاستراتيجية، من ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨، (ملاحظة: كنت في إجازة ابتداء من (٢) آنذاك).
  - ٥- مكتب مدير النيابة العامة، كويتلاند، مستشار مدعي عام التاج، من شباط/فبراير ١٩٩١ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.
  - ٦- مكتب مدير النيابة العامة للكومنولث، بريسبان، موظف قانوني رئيسي، من حزيران/يونيو ١٩٨٨ إلى شباط/فبراير ١٩٩١.
  - ٧- لجنة التحقيق في الأنشطة غير القانونية المحتملة وسوء سلوك الشرطة ذي الصلة (تحقيق فيتجيرالد)، محامي مساعد، من أيار/مايو ١٩٨٧ إلى حزيران/يونيو ١٩٨٨.
  - ٨- شعبة الدستور والتشريع، مكتب المدعي العام، بريسبان، مسؤول قانوني، من أيار/مايو ١٩٨٥ إلى أيار/مايو ١٩٨٧.
  - ٩- شعبة الادعاءات، مكتب المدعي العام، بريسبان، موظف قانوني ومدعي عام التاج، من آب/أغسطس ١٩٧٩ إلى أيار/مايو ١٩٨٥.
  - ١٠- مكتب الدفاع العام، بريسبان، موظف معني بالاستجواب، من حزيران/يونيو ١٩٧٨ إلى آب/أغسطس ١٩٧٩.
- عُينت في منصب مستشار رئيسي للمدعي العام في بابوا غينيا الجديدة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وفورا قبل هذا التعيين شغلت منصب نائب مدير النيابة العامة في كويتلاند، استراليا لمدة ثماني سنوات. وخلال السنتين الأوليين السابقتين لتاريخ تعييني كمستشار رئيسي للمدعي العام في بابوا غينيا الجديدة عملت أيضا كمستشار رئيسي ونائب مدير النيابة العامة في جزر سليمان لمدة ثماني سنوات.
- لدي تجربة تفوق ٣٠ سنة في ممارسة القانون الجنائي حيث عملت أغلب هذه السنوات كمدعي سواء في ولاية



## كويترلاندا أو كومنولث أستراليا.

حضرت في المحكمة في سائر المستويات بما فيها المحكمة العليا في أستراليا علاوة على مختلف المحاكم وسلطات  
ولجان التحقيق. كما عملت أيضا في المحكمة العليا ومحكمة الطعون في جزر سليمان والمحكمة الوطنية في  
بابوا غينيا الجديدة.

وحضرت المئات من المحاكمات والطعون كما حضرت آلاف المحاكمات الجنائية الأخرى. وطيلة عدة سنوات  
تخصصت في محاكمات معقدة بشكل خاص شملت نطاق واسعا من الدلائل الشرعية بما فيها الدلائل  
المرتبطة بالحمض النووي.

وفضلا عن تجربتي كمدمعي عام لدي تجربة شاملة في الميادين التالية:

- (أ) إدارة الموظفين،
- (ب) تمثيل مكنتي في الاجتماعات والمفاوضات ما بين الوكالات وتلك الوطنية والدولية،
- (ج) توفير المشورة القانونية والسياسية والعملية،
- (د) توفير التدريب،
- (هـ) تقديم التوجيه،
- (و) إجراء تغييرات تشريعية والتحقيق في الجرائم الجنائية وتقديم المشورة بشأن الإدارة الاستراتيجية.

اقتضى مني مناصبي ككنايب لمدير النيابة العامة في كويترلاندا أن ألعب دورا رياديا في إدارة مكتب مدير النيابة العامة  
الذي يشمل ما يزيد عن ٣٠٠ موظف، ومكنتا رئيسيا و٩ مكاتب إقليمية. وعلاوة على ذلك حضرت  
في المحاكمات الأكثر تعقيدا وصعوبة والطعون التي تعامل معها مكنتي.

وقد أرفقت ملخصات لبعض القضايا التي توليت المقاضاة فيها. وهي تهدف لمنح القارئ فكرة عن أنواع القضايا  
التي حضرتها. وسيبدو أنني قاضيت في نطاق واسع من الجرائم وتعاملت مع أنواع مختلفة جدا من  
الدلائل.

وتشير الطعون التي ذكرت فقط إلى الطعون التي أعيد فتحها في التقارير القانونية.

لمحة عن الخبرة  
تشمل خبرتي ما يلي:

١ - إدارة الموظفين والإشراف عليهم وتوجيههم.

لدي ما يزيد عن عشرات السنوات من الخبرة في الإدارة على أعلى المستويات والعديد من سنوات الخبرة في الإدارة على مستوى متوسط.

وعندما شغلت منصب نائب المدير لعبت دورا رياديا في إدارة مكاتب مدير الادعاء العام في كويتلاند وفي جزر سليمان. وأقوم حاليا بتوجيه المدعي العام في بابوا غينيا الجديدة فيما يتعلق بإدارة مكتبه.

وقبل شغل منصبي الحالي توافرت لدي تجربة شاملة في الإدارة كعضو في لجان الإدارة في مكتب مدير النيابة العامة للكومنولث في بريسبان ومكتب مدير النيابة العامة في كويتلاند.

وخلال السنوات الأولى من مساري المهني توافرت لدي تجربة شاملة في الإشراف المباشر على أعداد قليلة من الموظفين القانونيين وغير القانونيين. فعلى سبيل المثال، أشرفت على فريق عمل مؤلف من ١٦ مدير نيابة عامة (مسؤولين عن تحضير القضايا للادعاء) كما ترأست فريقا من المدعين في المحاكمات المتعلقة بسلسلة من الجرائم ذات الصلة. وأثناء عملي في لجنة التحقيق أشرفت على تحقيقات شاركت فيها فرق من رجال الشرطة والمحاسبين والمحامين.

٢ - تقديم المشورة القانونية والعملية والسياسية لمديري النيابة العامة في كويتلاند وجزر سليمان والمدعي العام في بابوا غينيا الجديدة علاوة على وزير العدل والمدعي العام (كويتلاند).

وقدمت على نحو منتظم المشورة لمديري النيابة العامة (الكومنولث والولاية) ووزير العدل والمدعي العام حول نطاق واسع من المسائل شملت ممارسة سلطة المقاضاة ومنح التعويضات مقابل المقاضاة وكفاءة الأدلة والمسائل المتعلقة بالسياسات والتعديلات التي تطرأ على القانون. كما قدمت هذا النوع من المشورة لمدير النيابة العامة في جزر سليمان والمدعي العام في بابوا غينيا الجديدة.

## ٣- تقديم المشورة لسلطات التحقيق

خلال مساري المهني تعاملت مع نطاق واسع من سلطات التحقيق بما فيها شرطة كويتلاند والشرطة الفيدرالية ولجنة الجريمة الاسترالية وسابقتها السلطة الوطنية للجريمة ولجنة الجريمة وسوء السلوك ومحققوها التابعون لأجهزة قانونية مثل مكتب الضرائب. وقدمت أيضا هذا النوع من المشورة لقوات الشرطة الملكية في جزر سليمان فضلا عن رجال قوات الشرطة المشاركين والمنتمين لبعثة العون الإقليمية في جزر سليمان وقوات الشرطة الملكية في بابوا غينيا الجديدة. وأثناء تعاملي مع هذه السلطات قدمت المشورة حول نطاق واسع من المسائل تشمل المشورة المتعلقة بالتحقيقات الجارية وسلسلة الموجزات الخاصة بالدلائل وكفاءة الدلائل.

## ٤- تقديم التوجيه لمحاميين آخرين

قدمت المشورة والارشاد لعدة سنوات لمدعين آخرين وموظفين قانونيين مسؤولين عن تحضير القضايا. وزيادة على عملي في أستراليا قدمت المشورة والارشاد للمدعين والموظفين في مكتب مدير النيابة العامة في جزر سليمان ومكتب المدعي العام في بابوا غينيا الجديدة.

## ٥- إجراء التحقيق والإشراف عليه بشأن الجرائم المشبوهة

أثناء عملي في لجنة التحقيق كنت مسؤولا عن بدء التحقيقات والإشراف عليها وإنجازها شخصيا. كما قدمت على نحو منتظم المشورة للشرطة في كويتلاند بأستراليا وجزر سليمان وبابوا غينيا الجديدة فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية.

## ٦- إعداد التشريعات والمساعدة على تمريرها في البرلمان

عندما كنت أعمل في شعبة الدستور والتشريع التابعة لمكتب المدعي العام كنت مسؤولا عن صياغة تعديلات التشريع وإرشاد المستشارين البرلمانيين وتقديم الدعم بشأن العملية عن طريق البرلمان. وقد اقتضى مني هذا المنصب التواصل مباشرة مع المدعي العام ووزير العدل وأعضاء آخرين في برلمان كويتلاند. كما شاركت طيلة سنوات في نطاق واسع من الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالقانون والإجراءات الجنائية. وقمت في الآونة الأخيرة بصياغة قانون جديد يخص الادعاء العام (السلطات والوظائف) يهدف لاستبدال التشريع الحالي المرتبط بعمل مكتب المدعي العام في بابوا غينيا الجديدة.

## ٧- تمثيل مدير النيابة العامة وولاية كويتلاند

وفضلاً عن تمثيل المكتب كما ذكر آنفاً في هذا الموجز حضرت أمام لجنّتين برلمانيتين (اللجنة البرلمانية الأسترالية المشتركة المعنية بالسلطة الوطنية للجريمة واللجنة البرلمانية الفكتورية المشتركة المعنية بالمخدرات). كما مثلت المدعي العام في مختلف المؤتمرات والمفاوضات على صعيد الكومنولث/الولاية. فعلى سبيل المثال، كنت ممثلاً للمدعي العام في اجتماعات مكتب الكومنولث/الولاية لمناقشة تنفيذ الدعم المتبادل حول معاهدة المسائل الجنائية. كما كنت عضواً في عدد من اللجان البارزة ضمن النظام القضائي الجنائي في كويتلاند ومسؤولاً عن مختلف الجوانب المرتبطة بهذا النظام مثل السجناء الخطيرين (المجرمين الجنسيين) ولجنة المراجعة ولجنة قاعدة بيانات الأحكام في كويتلاند.

#### ٨- التحدث في المؤتمرات والمنتديات العامة الأخرى

قدمت مساهمات في عدة مؤتمرات بارزة مثل:

- (أ) نيسان/أبريل ٢٠٠٨: قضايا القانون والنظام في القرن ٢١ احتضنتها محكمة سوسايبي-بانكو القانونية، كويتلاند، مجمع المحاكم القانونية بريسبان حول  
 "Case Management – Early Resolution"
- (ب) تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦: احتضنت شبكة العدالة الكندية مؤتمراً دولياً في أوتاوا بكندا حول المجرمين الخطيرين حيث قدمت ورقة حول "The Prosecutor and the Dangerous Offender"
- (ج) تموز/يوليو ٢٠٠٦: شاركت في منتدى نظّمته جامعة حريفيث حول استعمال الحمض النووي في الإدانات الخاطئة؛
- (د) المؤتمر الافتتاحي حول القانون الجنائي ٢٠٠٦ – برلمان كويتلاند حول "Rediscovering Criminal Discovery and the Challenges of Disclosure"
- (هـ) المؤتمر الدولي الذي استضافه مكتب كبار المدعين في كوريا الجنوبية في تموز/يوليو ٢٠٠٥ حول "The use of pre recorded evidence in criminal proceedings"
- (و) المؤتمر السنوي التاسع للرابطة الدولية للمدعين نظم في سيول، كوريا الجنوبية في آب/أغسطس ٢٠٠٤ حول "Sentencing Guidelines and the role of prosecutors"
- (ز) المؤتمر السنوي السادس للرابطة الدولية للمدعين نظم في سيدني في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حول "The use of inter active crime scene technology in court"

(ح) الندوة الدولية الخامسة عشرة لعلوم الطب الشرعي نظمت في جولد كوست في ٢٠٠٠ حيث تحدثت حول "Forensic science in trials"؛ وكذلك

(ط) ندوة ٢٠٠٠ (نظمها مجتمع القانون في كويتلاند) حول "The criminal justice system and proposed changes to it".

قدمت العديد من العروض ذات الصلة بالادعاء لوفود المنطقة الآسيوية: لا سيما وفود المدعين وموظفين قانونيين آخرين من الصين وكوريا الجنوبية واليابان.

كما قدمت في العديد من المناسبات مختلف العروض للعموم حول المسائل المتعلقة بالنظام القضائي الجنائي مثلاً:

(أ) أجريت مقابلة مع إذاعة ABC حول استعمال دليل الحمض النووي في المحاكمات وحول مساري المهني؛

(ب) شكلت أربع قضايا حكمت فيها موضوعاً لمسلسلات تلفزيونية وطنية استرالية تحت عنوان "Forensic Investigators" في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. كما شكلت إحدى المحاكمات التي أجريتها موضوعاً لحلقتين في الولايات المتحدة الأمريكية - قناة CBS سلسلة "Hours" في ٢٠٠٦ وكذلك موضوعاً في برنامج كندي تم بثه في شمال أمريكا. وقد أجريت مقابلة خلال هذين البرنامجين.

(ج) دعيت لأكون المتحدث الذي سيفتح اللقاء الذي دار في مكتبة الولاية في كويتلاند خلال العرض المتعلق بالمحاكمات بشأن الجرائم في كويتلاند؛

(د) شاركت في عرض عام حول الطب الشرعي قدمته الشرطة وأخصائي الطب الشرعي والادعاءات في جامعة كويتلاند؛

(هـ) شاركت في إنجاز برنامج علمي تحت عنوان "Future Tense" أنتجته قناة ديسكفري في المملكة المتحدة كي يوزع في العالم حيث تم استعراض تكنولوجيا أنجزت في كويتلاند بشأن مسرح الجريمة التفاعلي. وقد عملت بشكل وثيق مع شرطة كويتلاند لتطوير استعمال هذه التكنولوجيا في المحكمة.

(و) كنت متحدثاً في مؤتمر ضحايا الاعتداء الجنسي في الكنيسة ومؤسسات الولاية الذي نظم في ٢٠٠١؛

(ز) قدمت عدة عروض لفائدة الطلبة في جامعتي جريفيث وبوند؛

(ح) أنا متحدث بشكل منتظم لدى مختلف المنظمات المعنية بضحايا الجرائم؛ و

(ط) في أيار/مايو ٢٠٠٧ قدمت ورقة لمجتمع الطب الشرعي في أستراليا ونيوزلندا حول "The CSI effect."

٩- قدمت التدريب للشرطة وموظفي النيابة العامة والشهود الخبراء والمختصين؛ كالاتي:

- (أ) لفائدة شرطة أستراليا وجزر سليمان وبابوا غينيا الجديدة (مثلا: في أكاديمية تدريب رجال الشرطة فيما يتعلق بتحضير الموجز وإجراء الادعاء خلال المؤتمرات الخ)؛
- (ب) لفائدة موظفي النيابة العامة والمختصين على نطاق واسع (عروض في شكل التعليم القانوني المستمر) حول المسائل المرتبطة بالتحقيقات والادعاء. فعلى سبيل المثال، قدمت ورقة حول الادعاء في محاضرة من نوع التعليم القانوني المستمر لفائدة مجتمع الحقوق شملت مواضيع مثل فتح مرافعة الادعاء أو إغلاقها وإجراء الفحص الرئيسي واستجواب الشهود والاعتبارات الأخلاقية؛
- (ج) لفائدة طلبة جامعة بوند فيما يتعلق بتقديم شهادة الخبير؛ وكذلك
- (د) لفائدة أخصائيي الطب الشرعي: ومن جملة أمور أخرى، قدمت التدريب بالتعاون مع المعهد الوطني للطب الشرعي والإدارة الصحية في كويتزلاند فيما يتعلق بتقديم شهادة الخبير في المحكمة وكذلك خلال برنامج تدريب أنجزه أخصائيو الطب الشرعي في مكتب مدير النيابة العامة.

وقدمت أيضا محاضرات التعليم القانوني المستمر لفائدة المدعين في مكتب مدير النيابة العامة في جزر سليمان وفي مكتب المدعي العام في بابوا غينيا الجديدة.

#### ١٠- إدارة المشاريع

صممت ونفذت نظام إدارة مرافعات الادعاء وهو يستعمل من قبل مكتب مدير النيابة العامة في كويتزلاند.

عملت مع عدة لجان حيث أشرفت على مختلف المشاريع البارزة والتي شاركت فيها وكالات خارجية مثل مشروع قاعدة بيانات الإدانات في محاكم كويتزلاند ومشروع الإنترنت اللاسلكي في المحاكم العليا علاوة على عدة لجان مشتركة بين الوكالات مثل لجنة مراجعة المجرمين الجنسيين الخطيرين.

#### ١١- التواصل مع السلطات الدولية والوطنية

أقمت علاقات مع مجموعة من السلطات الدولية والأسترالية البارزة فضلا عن الأفراد.

وعلى الصعيد الدولي تعاملت مع مثل هذه السلطات مثل المحكمة الجنائية الدولية والرابطة الدولية للمدعين العامين ورابطة المدعي العام في المقاطعة الوطنية (الولايات المتحدة الأمريكية) ومراكز التنمية الأسترالية - الصينية ومعهد البحث للمدعين العامين الأمريكيين والمركز الوطني للدعاء العام المعني بالاعتداء على الأطفال (الولايات المتحدة الأمريكية) ومجموعة من سلطات الادعاء والقضاء في جمهورية كوريا وجمهورية الصين الشعبية واليابان وتايوان.

وفي أستراليا أقيمت علاقات داخل سلطات الادعاء الأسترالية علاوة على سلطات التحقيق والمحاكم والوكالات القضائية الأخرى وعدد من الجامعات.

لمحة عن المناصب التي شغلتها

١- مستشار رئيسي للمدعي العام، بابوا غينيا الجديدة، مكتب المدعي العام، بابوا غينيا الجديدة، نيسان/أبريل ٢٠١٠ لحد الآن.

وأقدم المشورة والتوجيه للمدعي العام وموظفيه فيما يتعلق بسائر مجالات العمل بدءاً بالإدارة إلى المحاماة. كما أنني أشارك في نطاق واسع من الأنشطة مع وكالات أخرى ذات الصلة بسير نظام العدالة في بابوا غينيا الجديدة. ويتمثل دوري في تعزيز مؤسسة مكتب المدعي العام، لا سيما عن طريق بناء قدرات موظفيه.

٢- نائب مدير النيابة العامة، كويتزلاند، استراليا، مكتب مدير النيابة العامة، كويتزلاند، عُيِّن في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

يعد هذا المنصب ثاني أكبر منصب في مجال الادعاء في كويتزلاند. ويناظر نائب مدير النيابة العامة (كويتزلاند) بمسؤولية توفير الزعامة والإدارة لموظفي مدير النيابة العامة علاوة على حضور المحاكمات والطعون المعقدة وتقديم المشورة لمدير النيابة العامة ووزير العدل والمدعي العام. وكنت مطالباً بأن أمثل على نحو منتظم المكتب في مختلف المنتديات. كما عملت أيضاً كمدير للنيابة العامة في عدة مناسبات.

٣- نائب مدير النيابة العامة، جزر سليمان، مكتب مدير النيابة العامة، جزر سليمان، من آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

وقد دُعيت للقيام بالدور أعلاه مجدداً بعد عملي في السابق كمستشار للمدير. وركزت آنذاك أكثر على عمل المحكمة وتوجيه الموظفين والمساعدة على إحراز تقدم في عملية التغيير الذي بدأته منذ بداية تعييني.

٤- المستشار الرئيسي لمدير النيابة العامة، جزر سليمان، مكتب مدير النيابة العامة، جزر سليمان، من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى آذار/مارس ٢٠٠٨.

كنت مكلفاً بتقديم المشورة والتوجيه لمدير النيابة العامة وبناء قدرات المكتب والموظفين. وقمت بمراجعة عمل المكتب وأنشأت بنية جديدة للمكتب فضلاً عن إدارة القضايا. كما أجريت تدريباً للموظفين مرتبباً بالادعاء.

٥- مستشار مدعي عام التاج، كويتلاند، أستراليا، مكتب مدير النيابة العامة، كويتلاند، من شباط/فبراير ١٩٩١ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

يعد منصب مستشار مدعي عام التاج أعلى منصب محام في مكتب مدير الادعاء العام. وبفضل هذا المنصب حضرت أكثر المحاكمات والطعون تعقيداً. وفضلاً عن ذلك، شاركت في بناء الخبرات المهنية للموظفين وصقل مهاراتهم. وبحكم مناصبي، مارست دون إشراف، حسب الاقتضاء، سلطة بدء التهم الجنائية وتنويعها ووقفها. كما قدمت بشكل منتظم المشورة للشرطة ومدير النيابة العامة ووزير العدل والمدعي العام.

٦- الموظف القانوني الرئيسي، كويتلاند، أستراليا مدير النيابة العامة في الكومنولث، من حزيران/يونيو ١٩٨٨ إلى شباط/فبراير ١٩٩١.

وتمثلت مهام هذا المنصب، من منظور واسع، في مقاضاة مرتكبي الجرائم ضد قانون الكومنولث وتقديم المشورة لمدير النيابة العامة وسلطات التحقيق وتمثيل المكتب وإدارة الموظفين والإشراف عليهم وبناء قدراتهم.

٧- مساعدة المحامي، كويتلاند، أستراليا، لجنة التحقيق في الأنشطة غير القانونية المحتملة وسوء سلوك رجال الشرطة ذي الصلة، من أيار/مايو ١٩٨٧ إلى حزيران/يونيو ١٩٨٨.

كنت أحد الموظفين الخمسة الأوائل الذين عينوا لمساعدة السيد فتجيرالد كاي سي في تحقيقه حول الفساد لدى الشرطة والفساد السياسي في كويتلاند.

كنت مسؤولاً بصفة شخصية عن بدء التحقيقات حول أنشطة الأشخاص المرتبطين باختصاصات اللجنة والإشراف عليها وإنجازها. ومن جملة أمور أخرى، حققت شخصياً في بعض القضايا ووجهت فرق شرطة التحقيق والحامين والمحللين الماليين وقدمت المشورة للمفوض الملكي وتواصلت مع مجموعة من السلطات الخارجية وحضرت في المحكمة وأمام اللجنة المعنية بالمسائل المنضوية تحت اختصاص اللجان.

٨- موظف قانوني، كويتلاند، أستراليا، شعبة الدستور والتشريع - مكتب المدعي العام، من أيار/مايو ١٩٨٥



إلى أيار/مايو ١٩٨٧.

كنت مسؤولاً عن تقديم المشورة حول القانون الدستوري والقانون الجنائي ومسائل أخرى وتقديم المشورة حول تمرير التغييرات المقترحة على تشريع الولاية والإشراف عليها. وتمثل ذلك، من حملة أمور أخرى، في توفير المشورة القانونية والسياسية للحكومة وصياغة التشريع وإرشاد المجلس البرلماني وتقديم المشورة لوزير العدل والمدعي العام خلال سائر مراحل تمرير التشريع بما فيها البرلمان. كما مثلت المدعي العام في مختلف مؤتمرات الكومنولث/الولاية (مثلاً مفاوضات الكومنولث/الولاية حول الدعم المتبادل المعني بمعاهدة المسائل الجنائية والتشريعات ذات الصلة بها) وشاركت في اجتماعات المكتب المتعلقة باللجنة الدائمة للمدعي العام.

٩- الموظف القانوني والمدعي العام للتاج، كويتلاند، أستراليا، شعبة الادعاءات، مكتب المدعي العام، من آب/أغسطس ١٩٧٩ إلى أيار/مايو ١٩٨٥.

آنذاك لم يكن ثمة مكتب لمدير النيابة العامة وكانت شعبة الادعاءات مسؤولة عن إنجاز الادعاءات في حالة الاتهام والادعاءات بالنسبة لمختلف ملخصات الجرائم.

لقد كانت هذه بدايتي مع الادعاء. وكنت أترافع على نحو منتظم بشأن نطاق واسع وعدد كبير من الجرائم الجنائية في حالة الاتهام فضلاً عن عدد واسع من ملخصات الجرائم.

خلال هذه الفترة عملت أيضاً كموظف مسؤول عن دائرة "الطعون" آنذاك كما ترأست فريق المدعين العامين أثناء الترافع بشأن الجرائم. وكنت مطالباً على نحو منتظم بتوفير المشورة ووجهات النظر.

١٠- مستشار الدفاع، كويتلاند، أستراليا، مكتب الدفاع العام، من حزيران/يونيو ١٩٧٨ إلى آب/أغسطس ١٩٧٩.

كانت هذه بدايتي مع ممارسة القانون الجنائي. كنت مسؤولاً عن تحضير قضية الدفاع وبعد تعييني في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ حضرت في محكمة المقاطعة نيابة عن مختلف المتهمين.

## 2- جيمس ك. ستوارت (كندا)

[الأصل: بالإنكليزية]

موجز تنفيذي للخبرة ذات الصلة

من بين المزايا التي أود إضافتها إلى وظيفة نائب المدعي العام (الادعاء) الخبرة المتراكمة في الملاحقات الجنائية، محلياً ودولياً؛ والمهارات المكتسبة بصفة محام لدى المحكمة الابتدائية ثم لدى محكمة الاستئناف؛ والنجاح المحقق بصفة مدير قانوني أقدم؛ والقدرة على العمل في بيئة متعددة الثقافات والتخصصات؛ ومرونة الفكر. لغتنا عملي هما الإنكليزية والفرنسية.

في كندا، كنت ناجحاً في نظام قانوني يقدر سيادة القانون ويتوقف على كفاءة المحامي ونزاهته. فقد تعلمت من خبرة السنين الثلاثين سعة الاطلاع في القانون؛ لكنها علمتني أيضاً كيفية التعامل مع الناس بحكمة ولباقة، سواء أكانوا ضحايا أم شهوداً، أم أفراد شرطة، أم محامي دفاع، أم قضاة، أم محلفين بل حتى متهمين. أما خبرتي الدولية فقد اكتسبتها على مدى ثماني سنوات من الخدمة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. في المحكمة الدولية لرواندا أتاح لي عملي بصفة محام ابتدائي أقدم في أثناء الأيام الأولى من المحكمة اكتساب معرفة أولية بالتحديات التي تمثلها المحاكمات الجنائية الدولية. وقد نجح فريق الادعاء الذي ترأسته في معالجة القضايا الأولى المعروضة على الدوائر الابتدائية في أروشا. وبفضل العمل بصفة أول رئيس للادعاء في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، ثم رئيساً ناجحاً لشعبة الاستئناف والخدمات الاستشارية القانونية في المحكمة الجنائية لرواندا، تمكنت من تطوير مهارات القيادة واكتساب تجربة في الإدارة ستكون قيمة بالنسبة للمدعية العامة لدى الاضطلاع بولايتها في المحكمة الجنائية الدولية. ومن خلال القيادة بضرب المثل في العمل الدؤوب رئيساً للاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، غرست في فريق الاستئناف الذي ترأسته رغبة في الامتياز واعتزازاً بالمنجزات. فوضعنا برنامجاً تدريبياً بشأن المحاماة في مرحلة الاستئناف لفائدة محامي الاستئناف العاملين في المحكمة الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية. ولا تزال هذه الدورة نموذجاً يُعمل به في التدريب على المحاماة في مرحلة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية. وبصفتي مديراً أقدم، كنت أحرص على وضع خطط العمل وتقييم الأداء في الوقت المناسب، ساعياً سعياً حثيثاً على إشراك موظفي في وضع الأهداف التنظيمية، وأهدافهم. وحظي محامينا في الاستئناف بسمعة ممتازة لدى دائرة الاستئناف.

في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا، كانت مسؤوليتي بصفتي رئيساً للادعاء الإشراف على جميع عمليات شعبة الادعاء. وبالتعاون مع المحامي الأقدم، ولاسيما مع رئيس التحقيقات، ساعدت نائب المدعي العام والمدعي العام في الإدارة العامة لمكتب المدعي العام. وبصفتي موظفاً أقدم في مكتب المدعي العام، تعاملت

أيضا مع الحكومات والوكالات الخارجية بشأن مسائل حساسة. ممارستي القانونية لدى التاج في كندا طويلة ومتنوعة. بيد أنه منذ أواخر ٢٠٠٧ وعملي يركز حصريا تقريبا على الاستئناف الجنائي لدى محكمة الاستئناف في أونتاريو والمحكمة العليا في كندا. وبصفتي محاميا عاما في مكنتي، أقدم أيضا آراء قانونية إلى مديري، وأشرف على محام أقل تجربة، وأقوم بدور المشرف على الطلاب المتدربين.

#### السيرة الشخصية

#### التعليم

- 1- دورة القبول في سلك المحاماة، ١٩٧٦-١٩٧٧، في تورونتو.
- 2- الإجازة في الحقوق، ١٩٧٢-١٩٧٥، كلية الحقوق، جامعة تورونتو، تورونتو.
- 3- دبلوم الكفاءة في تعليم الفرنسية بالأساليب السمعية البصرية، ١٩٧١، جامعة لافال، سانت فوا، كيبك.
- 4- الماجستير في الآداب، ١٩٦٩-١٩٧١، كلية الآداب، جامعة لافال، سانت فوا، كيبك.
- 5- الإجازة في الآداب، ١٩٦٤-١٩٦٧، كلية الآداب، جامعة كويتز، كينغستون، أونتاريو.

#### المؤهلات المهنية

محام، عضو منتظم في جمعية القانون في كندا، انضم إلى نقابة أونتاريو في ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٧.

#### اللغات

الإنكليزية والفرنسية بطلاقة

#### المهارات الحاسوبية

كفاءة أساسية في برامج مايكروسوفت وورد، ومايكروسوفت أوتلوك، ولوتس نوتس.

#### الخبرة المهنية

- 1- 27 آب/أغسطس ٢٠٠٧ حتى الآن: محام عام في المكتب القانوني للتاج - الشؤون الجنائية، وزارة النيابة العامة، في تورونتو.

بصفتي محاميا عاما في فريق الممارسة لدى الاستئناف، واجبي الأول هو بحث قضايا الاستئناف في محكمة الاستئناف بأونتاريو والمحكمة العليا لكندا باسم المدعي العام. ولدي ممارسة مكثفة في مجال الاستئناف، إذ أعمل باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وبالإضافة إلى حجم العمل العادي، يمكنني مكنتي من مساعدة مدعي المحكمة الخاصة لسيراليون في مجال أعمال الاستئناف. كنت مديرا مشاركا لدورة المحاماة في مرحلة الاستئناف، التي جرت بنجاح في تموز/يوليه ٢٠١١ في المدرسة الصيفية لرابطة مدعي التاج في أونتاريو التي عقدت في لندن، بأونتاريو.

ولمدة ثلاث سنوات الآن، وأنا أعمل مشرفاً مدرباً أوجه الطلبة المتدربين في مكتبنا.

2- من ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧: رئيس شعبة الاستئناف والخدمات الاستشارية القانونية، ومحام أقدم سابقاً لدى الاستئناف ورئيس قسم الاستئناف، في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في أروشا، تنزانيا.

تحت المسؤولية المباشرة للمدعي العام، طورت قدرة مكتبه على تناول قضايا الاستئناف، التي كان يبحثها حتى ذلك الحين محام في لاهاي. وكنت مسؤولاً عن إدارة جميع عمليات الاستئناف باسم المدعي العام، بما في ذلك التخطيط، والتوظيف، وتقييم أداء الموظفين، وتقديم دورة الريادة للشعبة. ومثلت بصفة محام رئيسي لدى دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ونظراً إلى ضرورة بناء كفاءة وثقة محامي الاستئناف بمختلف الخلفيات والتجارب، والحاجة إلى وضع نهج متماسك إزاء الاستئناف، صممت برنامجاً تدريبياً على المخاطبة في مرحلة الاستئناف لفائدة محامي شعبة الاستئناف والخدمات الاستشارية القانونية وساعدت في تقديم البرنامج. واستفاد من الدورة التدريبية أيضاً محامي الاستئناف العامل في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية. وحظي محامي شعبة الاستئناف والخدمات الاستشارية القانونية بسمعة ممتازة لدى دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية لرواندا.

وبصفتي محامياً أقدم، شاركت في الإدارة العامة لمكتب المدعي العام. وأسديت المشورة القانونية والسياساتية إلى المدعي العام والإدارة العليا، والمشورة القانونية إلى أفرقة المحاكمة. وكانت شعبتنا مسؤولة أيضاً عن تقديم التعليم القانوني المتواصل لفائدة موظفي الفئة الفنية في مكتب المدعي العام. ومن كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠٠٧، كنت رئيس الادعاء بالنيابة.

استعملت كلا من الإنكليزية والفرنسية لدى الاضطلاع بمهامي.

3- من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤: محامي عام ورئيس فريق ممارسة الادعاء في المكتب القانوني للتاج - الشؤون الجنائية، وزارة المدعي العام، في تورونتو.

من مهام بصفتي محامياً عاماً تناول قضايا الاستئناف في محكمة الاستئناف لأونتاريو باسم المدعي العام وتقديم المشورة القانونية إلى دوائر الشرطة ومكتب مدعي التاج في أونتاريو.

وبصفتي رئيساً لفريق ممارسة الادعاء في العدالة، في الفترة من ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كنت مديراً لعمل فريق من محامي التاج، كانت ولايته الوحيدة الادعاء في القضايا التي تعرضها وحدة التحقيقات الخاصة، تتعلق بإطلاق النار من قبل الشرطة، أو غير ذلك من الأحداث التي تنطوي على عنف خطير يشمل أفراد الشرطة، وكذا المسؤولية عن حالات حساسة أخرى

- تتعلق بملاحقة أفراد شرطة ومسؤولين في العدالة يُدعى أنهم ارتكبوا جرائم. وبصفتي رئيساً لهذا الفريق، أجريت محاكمات جنائية وشاركت في الإدارة العليا للمكتب.
- 4- من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: رئيس الادعاء، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في لاهاي، هولندا.
- تحت مسؤولية نائب المدعي العام، كنت مسؤولاً عن إدارة جميع عمليات شعبة الادعاء داخل مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا. وأجرت هذه الشعبة جميع المحاكمات وما يتصل بها من إجراءات لدى الدوائر الابتدائية، وكذا تقديم المشورة القانونية والسياساتية إلى نائب المدعي العام والمدعي العام. دأبت على إسداء المشورة إلى نائب المدعي العام والمدعي العام بشأن القضايا الحساسة، وشاركت في اجتماعات عقدها مع ممثلين حكوميين ووكالات خارجية.
- من مسؤولياتي العديدة المتعلقة بالادعاء، المساعدة في التدريب على المحاماة لدى المحكمة. وشاركت أيضاً في التوظيف. وإلى جانب رئيس التحقيقات، والحامين الأقدمين، ومحامي الاستئناف الأقدم، ساعدت نائب المدعي العام والمدعي العام في مجال الإدارة العامة لمكتب المدعي العام.
- لم يكن قسم الاستئناف تحت قيادتي، لكن كثيراً ما أسديت المشورة بشأن قضايا استئنافية.
- 5- من شباط/فبراير ١٩٩٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨: محامي أقدم، في مكتب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ كان مقر عملي في كيغالي، رواندا، لكنني قضيت معظم وقتي في مهمة بأروشا، تنزانيا، مقر المحكمة.
- نحيت في قيادة أول فريق محاكمة في أول أدعاء أمام الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية لرواندا (لاسيما في قضية أكاييسو، وكايشيما، وروزيندانا، وقضية روتاغاندا). وبصفتي قائداً للفريق، ساعدت، إلى جانب عضو آخر أكثر خبرة في فريقي، في تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي بشأن المحاماة لدى المحكمة لفائدة فريقي المعني بالمحاكمة، لاسيما بشأن مهارات الاستجواب. وبصفتي محامياً رئيسياً، شاركت كثيراً في جميع الجوانب المتعلقة بمسؤولياتنا في مجال التقاضي بأروشا.
- وفي هذه الفترة، كنت أيضاً الممثل الأقدم في مكتب المدعي العام بأروشا، في غياب نائب المدعي العام أو المدعي العام، واضطلعت بمهام إدارية، وبتخطيط عملنا، والتعامل مع الرئيس وغيره من كبار المسؤولين في المحكمة، والرد على الاستفسارات الصحفية. كنت أبقى نائب المدعي العام المقيم بكيغالي على علم تام بجميع جوانب بعثتنا. وكنت أعمل باللغتين الإنكليزية والفرنسية.
- 6- من شباط/فبراير ١٩٨٥ إلى شباط/فبراير ١٩٩٧: محامي التاج ثم محام أقدم، ثم محام عام، في مكتب التاج القانوني - الشؤون الجنائية، وزارة النيابة العامة، في تورونتو.

تمثلت مسؤولياتي الأولية في تناول القضايا الجنائية على جميع مستويات المحكمة في أونتاريو، سواء بهيئة محلفين أم بدونها، وحالات الاستئناف لدى محكمة الاستئناف في أونتاريو والمحكمة العليا لكندا باسم المدعي العام. وكنت أعمل باللغتين الإنكليزية والفرنسية.

وبصفتي موظفا عينه المدعي العام كتابة، أسديت المشورة إلى أفراد الشرطة بشأن إعداد المواد لدعم طلبات الإذن بالتنصت على المكالمات الهاتفية، وتقديم هذه الطلبات أمام قاض، في حالات مناسبة. وأسديت المشورة إلى أفراد الشرطة بشأن أوامر التفتيش وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالتحقيق.

شاركت أيضا في تقديم التدريب على المحاماة في مرحلة الاستئناف لفائدة محامي التاج والدفاع، وفي تدريس القانون الجنائي في دورة القبول في سلك المحاماة.

7- من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٨٥: مساعد مدعي التاج في مكتب مدعي التاج بتورونتو وسط المدينة، في تورونتو.

من مهامي تناول الملاحقات الجنائية باسم التاج على جميع مستويات المحكمة في أونتاريو، سواء أكانت بمحلفين أم من دون محلفين. وفي آب/أغسطس-أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، شاركت في تبادل بين أونتاريو وكيبك، أتاح لي تناول القضايا الجنائية في المحكمة الجنائية غير ذات محلفين، باسم نائب المدعي العام، في مدينة كيبك، حيث عملت بالفرنسية حصرياً. وبصفتي محامياً مزدوج اللغة في تورونتو، رافعت في محاكم ابتدائية في مدن أخرى بأونتاريو أيضاً، للعمل بإجراءات فرنسية.

8- من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩: موظف شؤون قانونية، مكتب أمين المظالم في تورونتو.

كان من مهامي إسداء المشورة إلى أمين المظالم وموظفيه، فيما يتعلق بالتحقيق والبت في الشكاوى المقدمة ضد المنظمات الحكومية لأونتاريو. وساعدت في إدارة الموظفين غير العاملين في المجال القانوني.

9- من آب/أغسطس ١٩٧٥ إلى آب/أغسطس ١٩٧٦: طالب متدرب لدى محامي الملكة روبرت ج. كارتر، في تورونتو. وكان مدرّبي محامي دفاع رائدا في القضايا الجنائية، ذا قضايا كثيرة في الابتدائي والاستئناف.

مسؤوليات وأنشطة مهنية أخرى

- 1- عضو في رابطة محامي التاج بأونتاريو والرابطة الدولية للمدعين العامين.
- 2- قدمت عرضاً عن القانون الجنائية والإجراءات الجنائية في كندا لفائدة وفد للجنة القضائية في الجمعية الوطنية الفيتنامية في أوتاوا، يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.
- 3- صممت وقدمت دورة بشأن الكتابة القانونية لدى الاستئناف لفائدة مكتب المدعي العام للمحكمة

- الخاصة لسيراليون، تمهيدا لمحاكمة تايلور المعلقة، في لاهاي، هولندا، في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.
- 4- ساعدت بصفة، مدير مشارك، في تصميم وتقديم دورة تدريبية على المحاماة في مرحلة الاستئناف في إطار المدرسة الصيفية لرابطة محامي التاج في أونتاريو، والتي عقدت في جامعة ويسترن أونتاريو، لندن، أونتاريو، في الفترة ١٨-٢١ تموز/يوليه ٢٠١١. (بالارتباط مع هذه الدورة، قمت بدور رئيسي في إنجاح طلب رابطة محامي التاج في أونتاريو لمنحة إلى مؤسسة القانون لأونتاريو من أجل تمويل مشاركة أربعة محامين لدى الاستئناف في محكمتي الأمم المتحدة الدوليتين ليوغوسلافيا ورواندا).
- 5- شاركت في تصميم وتقديم دورة بشأن الكتابة القانونية لدى الاستئناف لفائدة شعبة الاستئناف والخدمات الاستشارية القانونية لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في أروشا، تزانبا، يومي ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠١١.
- 6- عملت قاضيا للمحكمة الصورية السنوية في إطار كأس غيل، في تورونتو، يوم ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، حيث قمت بتصحيح [موجز] المذكرات مسبقاً.
- 7- بدعوة من مدعي المحكمة الدولية لرواندا شاركت في الملتقى الخامس للمدعين العامين، الذي عقد في كينغلي، رواندا، يومي ١١ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، حيث قدمت ورقة بشأن الإشعار القضائي في المحاكم الوطنية عن الوقائع الثابتة في المحاكم الخاصة، مثل المحكمة الدولية لرواندا.
- 8- دُعيت إلى المشاركة في الندوة الدولية بشأن موضوع: "المحكمة الجنائية الدولية لرواندا: نموذج أم نموذج مضاد للعدالة الجنائية الدولية؟ آفاق أصحاب المصلحة"، التي نظمت في جنيف، بسويسرا، في الفترة ٩-١١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.
- 9- شاركت في تورونتو، بصفة مرشد في مجال المحاماة، في مشروع الروابط القضائية بين كندا والصين: التبادل التقني للأدلة الجنائية، بإدارة المجلس القضائي الوطني، في ١٤-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.
- 10- بدأت وصممت وساعدت في تقديم دورة تدريبية على المحاماة في مرحلة الاستئناف لفائدة محامي الاستئناف العالم بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية، بوسائل منها البرنامج التدريبي للمحاماة لدى الاستئناف المشترك بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، في لاهاي، هولندا؛ وفي ٢٠٠٦ بأروشا، تزانبا؛ وفي ٢٠٠٧ في لاهاي؛ وفي ٢٠٠٨ في أروشا.
- 11- أدت حلقة دراسية بشأن بناء القدرات لفائدة شعبة الاستئناف والخدمات الاستشارية القانونية في

- الحكمة الجنائية الدولية لرواندا، من أجل دمج محام جديد في الشعبة وإنشاء دليل لأفضل الممارسات يتناول جميع عمليات الاستئناف، في تنجيرو، بتزانيا في الفترة ٧-٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. (وجاء هذا البرنامج تمهيدا لمرحلة انتقالية، نظرا إلى قرب انتقالي بصفتي رئيس الشعبة عائدا إلى كندا).
- 12- ألقى محاضرة بالفرنسية عن المفاهيم القانونية الدولية الأساسية في دورة نظمها المعهد الدولي للتحقيقات الجنائية لفائدة المحققين والمدعين العامين والقضاة الكونغوليين برعاية الأمم المتحدة، في كينشاسا، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في آذار/مارس ٢٠٠٧.
- 13- بدأت وساعدت في تنظيم حلقة دراسية في لاهاي، هولندا، لتمكين محامي الاستئناف بكل من المحكمة الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا من مناقشة طائفة من القضايا القانونية التي تحظى بالاهتمام والأهمية لدى الجانبين، في الفترة ٢-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.
- 14- شاركت في حلقة نقاش حول موضوع "من الواقع التاريخي إلى الدليل القانوني"، في مؤتمر برعاية الوزارة الاتحادية الكندية للعدل قسم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، في الفترة ٧-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.
- 15- شاركت بصفة مراقب ومدرب على المحاماة في حلقة العمل المكثفة بشأن المحاماة، بمدرسة أوسغود هول للقانون، تورونتو، في الفترة ٦-٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣.
- 16- قدمت ورقة بعنوان: "الملاحظات الجنائية الدولية: المدعي العام المثالي: المركز والوسائل والسرية" في مؤتمر "الطريق إلى المحكمة الجنائية الدولية: كل الطرق تؤدي إلى روما" الذي عقده في مونتريال المعهد الكندي لإقامة العدل وكلية الحقوق في جامعة مونتريال في الفترة ١-٢ أيار/مايو ٢٠٠٣. (نُشرت ورقتي في "La voie vers la Cour pénale internationale : tous les chemins mènent à Rome - The Highway to the International Criminal Court: all roads lead to Rome (2004 : Editions Thémis, Montréal)."
- 17- عملت قاضيا مزدوج اللغة للمحكمة الصورية السنوية في إطار كأس غيل، في تورونتو، يومي ٢١ و ٢٢ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وكذا فعلت طيلة الفترة ١٩٨٩-١٩٩٦.
- 18- ألقى كلمة في موضوع "التجارب المكتسبة في تحقيقات الطب الشرعي الجارية في إطار المحكمة الجنائية الدولية لرواندا" في مؤتمر الشبكة الدولية للقانون الجنائي حول موضوع "إنشاء المحكمة الجنائية الدولية" الذي عقد في لاهاي، هولندا، في الفترة ١٨-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.
- 19- ألقى كلمة في الفوج ١١٤ لخريجي الدورة العليا لقيادة الأركان في الكلية العسكرية للجيش الفرنسي،



في باريس، فرنسا، عن عمليات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في ١١ حزيران، يونيو ٢٠٠١.

- 20- عملت قائداً لحلقة عمل في دورة كلية القوات الكندية بشأن قانون القوات المسلحة، في تورونتو، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، حيث تحدثت أيضاً عن قانون قضايا النزاعات المسلحة التي صودفت في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، بعدما حضرت بصفة مشاهمة الكلية في الفترة ١-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.
- 21- عملت مدرباً في حلقة دراسية في درس الإجراءات الجنائية في دورة القبول بسلك المحاماة، في تورونتو، سنوياً في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦.
- 22- ساعدت في تخطيط ووضع مواد تدريبية، والتدريب باللغة الفرنسية في إطار برنامج التعليم القانوني المستمر لقضاة الصلح في أونتاريو (Formation permanente des juges de paix bilingues)، في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦.
- 23- عملت مدرباً في حلقة دراسية في إطار برنامج المحاماة في مرحلة الاستئناف من تنظيم مركز التدريب على المحاماة في تورونتو، في نيسان/أبريل ١٩٩٤.

### 3- رايا توفيفيانين (فنلندا)

[الأصل: بالإنكليزية]

موجز تنفيذي بالخبرة ذات الصلة

سيدتي أو سيدي،

أتمس منكم النظر في طلبي لشغل الوظيفة المذكورة أعلاه. أنا محامية فنلندية أبلغ من العمر ٥٧ عاماً ولدي أسرة. أعمل بصفة مدعية الدولة وأنا أيضاً رئيسة الوحدة الدولية في مكتب المدعي العام. أشغل هذه الوظيفة لأزيد من ١٤ سنة. ويعد مكتب المدعي العام السلطة الرئيسية في دائرة الادعاء بفرنلندا وهي منظمة خبيرة تضمن أزيد من ٣٠٠ محامياً. من مهماتي التعاون مع المدعين العامين وتدريبهم في القضايا الجنائية التي لها صلات دولية، ويتضمن الجزء الأكبر من مهماتي الإدارة الاستراتيجية لأنشطة الادعاء، وتوجيهها وتطويرها. منذ آذار/مارس ٢٠٠٧ وأنا أعمل مدعية رئيسية بشأن جريمة الإبادة الجماعية في رواندا في ١٩٩٤. وحُكم على المدعى عليه في محكمة الاستئناف يوم ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ بالسجن المؤبد لارتكابه جريمة الإبادة الجماعية.

بالإضافة إلى ذلك، عملت مدعية في مكتب المدعي العام في هلسنكي لأزيد من ٦ سنوات، وقاضية في محكمة

مقاطعة هلسنكي لأزيد من ٨ سنوات.

علاوة على ذلك، لدي سجل للعمل في وزارة، لأنني كنت محامية في الوحدة الدولية بوزارة العدل لمدة سنتين تقريباً.

وعلى مدى ١٦ سنة، شاركت باستمرار في مختلف المنتديات الدولية: في بلدان الشمال، ومنطقة بحر البلطيق، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، والرابطة الدولية للمدعين. لذا لدي شبكة دولية واسعة من الاتصالات.

وطيلة مشواري المهني دربت مدعين وقضاة ومحامين وسلطات للتحقيق التمهيدي.

مع فائق احترامي

رايا توفيانين

بيانات السيرة الشخصية

المعلومات الشخصية

الاسم: رايا توفيانين

تاريخ الميلاد: ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤

الجنسية: فنلندية

الجنس: أنثى

التعليم

دبلوم الدراسات العليا، ماجستير في القانون، جامعة هلسنكي ١٩٨٠، تدرت على المحاماة عام ١٩٨١.

تعليم وتدريب إضافيان

- 1- تدريب على تسيير الإجراءات واتخاذ القرار، ١٩٩٠.
- 2- تدريب متعلق بإعادة هيكلة نظام المحاكم، ١٩٩٢-١٩٩٤.
- 3- فترتان تدريبيتان قياديتان طويلتان في ٢٠٠٢ وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. التدريب على القيادة القائمة على الأخلاق والقيم وفي إطار العمل الجماعي التنفيذي.
- 4- تحديث التدريب المنظم لفائدة مدعين ذوي تجربة، ٢٠٠٦.
- 5- دورة عن الجوانب المدنية لإدارة الأزمات، ٢٠٠١. المواضيع: الحضور الميداني للمنظمات الدولية، الخط السياسي لفنلندا إزاء قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإدارة الإجهاد، والرعاية الصحية والسلامة الشخصية، والوعي بالألغام، والاتصالات، ودراسات حالات إفرادية في البوسنة والهرسك وكوسوفو، والجوانب الثقافية، والاتفاقات القانونية الدولية والممارسة القانونية.

6- دورة في الدفاع الوطني، ٢٠١٠. استهدف التدريب مسؤولين بارزين في السياسات الخارجية والأمنية والدفاعية الفنلندية، وقدرة مختلف قطاعات المجتمع على العمل والتصرف في حالات الطوارئ، من تنظيم قوات الدفاع الفنلندية.

المهارات اللغوية

معرفة وفهم جيدان للغة الإنكليزية حديثاً وكتابةً.

الخبرة المهنية

١- رئيسة الوحدة الدولية في مكتب المدعي العام لفنلندا، هلسنكي، منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. تعد دائرة الادعاء في فنلندا منظمة خبيرة تضمن أزيد من ٣٠٠ محام، ووكالتها الإدارية المركزية هي مكتب المدعي العام.

(أ) القيادة والتطوير.

يرأس دائرة الادعاء في فنلندا المدعي الأعلى، المدعي العام. ولنائب المدعي العام سلطة المدعي العام وينوب عنه. وأنوب عن نائب المدعي العام.

يقوم مكتب المدعي العام بدور القيادة والتطوير والإشراف بشكل عام على أنشطة الادعاء في فنلندا. وبصفتي مدعية الدولة ورئيسة للوحدة الدولية، أشرك في هذه العمليات. ويتعلق جزءاً كبيراً من مهامي بالقيادة الاستراتيجية للأنشطة وتوجيهها وتطويرها ومتابعتها، وكذا بقياس النتائج. كنت عضواً في فريق الإدارة لمكتب المدعي العام منذ تأسيس المكتب أزيد من ١٤ سنة. وتمثل المهمة الرئيسية لفريق الإدارة في القيام بدور الهيئة الاستشارية في المسائل المتعلقة بكل من دائرة الادعاء ومكتب المدعي العام. وباستثناء قضايا التسلسل الإداري لأنشطة الادعاء، يتناول فريق الإدارة أيضاً إسناد الأنشطة، ويتابع إنجاز الأهداف، واستخدام الموارد.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٢ أقرت استراتيجية دائرة الادعاء الفنلندية للسنوات ٢٠١٤-٢٠٢٠. وكنت من بين واضعيها، وسأكون مسؤولة عن تنفيذها.

وبصفتي رئيسة للوحدة الدولية، أنا مسؤولة عن الاستراتيجية وتطوير الأنشطة الدولية لدائرة الادعاء في فنلندا. ففي ١٩٩٧، لما اتخذت دائرة الادعاء شكلها الحالي، لم يكن هناك نشاط دولي جدير بالذكر. فبدأت بتطوير أنشطة دولية، ومنذ ١٩٩٨ أصبحت هذه الأنشطة فعلاً جزءاً من سير العمل الأساسي لدائرة الادعاء. ولدينا قنوات للتعاون مع جميع المنظمات الدولية الكبرى في أي قارة. ويعد مدعونا على علم بالصكوك والإجراءات القضائية الدولية.

ومنذ ٢٠٠٠، قمت بالتدريس والإشراف على الأنشطة وتطويرها داخل المكتب الفنلندي لوحدة التعاون القضائي

للاتحاد الأوروبي (يوروجست) في لاهاي، بهولندا. وتنسيق يوروجست التحقيقات والملاحقات فيما بين السلطات القضائية المختصة التابعة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لما تناول قضايا الجريمة العابرة للحدود والمنظمة الخطيرة. ومثلت حكومة فنلندا في المفاوضات التي جرت في بروكسيل عندما أنشئت يوروجست.

وفي ٢٠٠٣، أسست فريقاً من الخبراء متعدد التخصصات الإدارية لفائدة المدعين، والقضاة، وسلطات التحقيق التمهيدي، والمشرعين العاملين تحت توجيهي. ويرصد هذا الفريق الممارسة القانونية لتسليم المجرمين واستعادة الأصول. ويحلل الفريق أيضاً المواد، ويطور الأنشطة التنفيذية للمدعين وسلطات التحقيق التمهيدي في هذا الميدان.

وتقوم الوحدة الدولية التي رأسها برصد أخطار الإجرام المنظم الدولي، وترفع تقارير بشأنها إلى المدعي العام.

(ب) النشاط التنفيذي بصفة مدعية الدولة

بصفتي رئيسة للوحدة الدولية، أساعد المدعين الفنلنديين وسلطات التحقيق التمهيدي في القضايا الإجرامية التي لها صلات دولية. وخبرتي القضائية ضرورية في القضايا المتعلقة بالقانون الدولي للإجراءات الجنائية، من قبيل التسليم والمساعدة القانونية.

ومنذ ٢٠٠٧، وأنا مدعية مكلفة بقضية إبادة جماعية وقعت في رواندا عام ١٩٩٤. والمدعى عليه رجل رواندي يقيم في فنلندا. وحسب التهمة، تصرف بحكم الواقع بصفة قائد أدت أوامره إلى إحراق العديد من منازل التوتسي، وقتل العديد منهم بطريقة وحشية. وجرى الحصول على جميع الأدلة، وجرى التحقيقات في هذه القضية خارج حدود فنلندا. وتعاونت على نطاق واسع مع سلطات رواندا، ومع دول أخرى أيضاً خلال التحقيقات التمهيدي ومرحلة المحاكمة. ومن بين أمور أخرى، نتج عن ذلك إقامتي لأسابيع عديدة في البلدان المعنية. وتتألف مواد التحقيق التمهيدي من آلاف الصفحات، وأزيد من مائة شاهد جرى الاستماع إليه. واستُمع إلى ٧٨ شاهداً في المحكمة. وأخذ كل من محكمة المقاطعة ومحكمة الاستئناف معظم الأدلة الشخصية في رواندا وتزانيا بالتعاون مع سلطاتهما. وفي محكمة المقاطعة حكم على المدعى عليه بالسجن المؤبد لارتكابه جريمة الإبادة الجماعية. وتوجد محكمة الاستئناف بصدد إصدار قرارها في نهاية آذار/مارس ٢٠١٢.

وعند النيابة عن نائب المدعي العام أقرر من جملة أمور أخرى بشأن الشكاوى التي قدمت فيما يخص أنشطة

المدعين (أي المتعلقة بقراراتهم، أو إجراءاتهم أو سلوكهم).

(ج) أنشطة أخرى.

منذ ١٤ سنة وأنا عضو في مختلف المنظمات الدولية، وأمثلة دائرة الادعاء في فنلندا في العديد من المنتديات الدولية.

- وأنا أيضا عضو في عدة شبكات دولية ووطنية، من أهمها ما يلي:
- 1' الاجتماعات التعاونية لدوائر الادعاء التابعة للبلدان الاسكندنافية، مثل شبكة بلدان الشمال للتحقيق والملاحقة فيما يخص الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب؛
- 2' الاجتماعات السنوية للمدعين العامين لدول بحر البلطيق (البلدان الاسكندنافية، والبلطيق، وألمانيا وبولندا وروسيا)؛
- 3' عضو في الشبكة القضائية للاتحاد الأوروبي؛
- 4' الاجتماعات الاستراتيجية واجتماعات أخرى ليوروجست؛
- 5' عضو شبكة الاتحاد الأوروبي للتحقيق والملاحقة فيما يخص الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب؛
- 6' عضو المنتدى الاستشاري للاتحاد الأوروبي؛
- 7' عضو المجلس الاستشاري للمدعين الأوروبيين، مجلس أوروبا، وبالإضافة إلى ذلك عضو الفريق العامل والمكتب (إعداد الهيئات)؛
- 8' ممثل فنلندا في فريق مكافحة الفساد، مجلس أوروبا؛
- 9' التعاون القضائي بين إستونيا، وروسيا وجمهورية الصين الشعبية؛
- 10' رابطة المدعين العامين الدوليين عضو اللجنة التنفيذية، ونائبة رئيس أوروبا.
- ٢- محامية بالوحدة الدولية في وزارة العدل الفنلندية، نيسان/أبريل ١٩٩٦- كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.
- تتعلق مهامها بالتسليم، والمساعدة القانونية في المجال الجنائي والمدني، واختطاف الأطفال. أعددت أيضا مشاريع قضائية تعاونية بين وزارة العدل ومنطقة البلطيق، وجمهورية الصين الشعبية وقمت بتنفيذها. مثلت وزارة العدل في اجتماعات مجلس أوروبا، وساعدت إدارة الوزارة في الترتيب للزيارات الدولية.
- ٣- قاضية، محكمة مقاطعة بھلسنكي، ١٩٨٨-١٩٩٦.
- عملت قاضية في الشعبة الجنائية حيث أصدرت جملة قرارات بشأن جرائم اقتصادية وأخرى متعلقة بالعنف والملكية وحماية العمل، وكذا جرائم في مكان العمل، وجرائم متعلقة بجنوح الأحداث. وفي الفترة ١٩٨٩-١٩٩١، كنت قاضية رئيسة فيما يخص التدابير القسرية. وتمثلت مهمتي في الأمر بالسجن، و المصادرة، والتجميد وغير ذلك من التدابير القسرية. وفي أثناء الفترة المذكورة عملت أيضا قاضية في القضايا المدنية. ثم بدأت أبت في القضايا التعاقدية والتجارية والمتعلقة بقوانين الشركات، وكذا قضايا متصلة بقوانين العمل والأسرة والميراث.
- ٦- مدعية، مكتب المدعي بھلسنكي، ١٩٨٢-١٩٨٨.

عملت مدعية في مختلف القضايا الجنائية، من قبيل جرائم العنف ولأزيد من أربع سنوات في قضايا مختلف جرائم المخدرات. وفي هذه القضايا الأخيرة كان من التحدي للغاية الحصول على أدلة، وإدارة قضايا كبرى إجرائياً حيث توجد عصابات من المجرمين. في تلك الفترة لم تكن تستخدم أفرقة الادعاء بعد في القضايا الكبرى ولكن كان مدع واحد فقط هو المسؤول عن إدارة قضية في كل مرحلة.

٦- مدرسة

أثناء مشواري بكامله عملت مدرسة للمدعين والقضاة وسلطات التحقيق التمهيدي والحامين. وستجري الدورة المقبلة التي سأسرف عليها في تشرين الثاني/نوفمبر. وهي دورة في قانون الإجراءات الجنائية الدولية وتستهدف المدعين.

٦- مهام أخرى

لعدة سنوات عملت خبيرة في مشاريع قانونية في شؤون العدل والداخلية بالاتحاد الأوروبي، وعضواً في أفرقة عاملة وطنية ودولية. وكتبت أيضاً مقالات نشرت أساساً في النشرة الإخبارية لدائرة الادعاء.

البيانات الشخصية

اختبرت مهاراتي الإدارية والمهنية في اختبار للكفاءة وفي إطار تقدير شخصي. وحسب ذلك، أنا شخص مهني مسؤول وذو ضمير وأعمل بجد. لدي طموح في العمل والمشوار المهني، وأنا ملتزمة وواضحة ومنتظمة. أعد متعاونة. وأعرب عن آرائي، وأدافع عنها. موقفي إيجابي ومفتوح. ولدي الشجاعة في تناول مسائل جديدة، والقدرة على الاستماع والتشجيع، والعمل الجماعي.

أنا بصحة وعافية. وأعتني بنفسني ولدي مواهب ودائرة واسعة من الأصدقاء. أسرتي مهمة جداً بالنسبة إلي.

وتقبلوا فائق احترامي

رايا توفيانين